نحو إطار تصوري لمحاسبة المؤسسة الوقفية بمنظور الحوكمة وضمن ابعاد التنمية المستدامة -بالإشارة الى حالة الجزائر.

الدكتور: عجلان العياشي –جامعة المسيلة

adjlanel@yahoo.fr

ملخص:

تمثل الأوقاف موارد مجتمعية لها خصـــائص متمايز عن غيرها من الموارد المالية والاقتصـــادية الأخرى ،ان اهم تلك الخصـــائص هي ان تســـتحدث انطلاق من الرضـــى المطلق بـالتبرع الهـادف الى خـدمة المجتمع وليس لتحقيق الأرباح وبشـــكل مســـتـدام، ممـا جعلهـا التطبيق الفعلي لمفهوم الاسـتدامة المالية والاقتصـادية والاجتماعية سـبق ظهور مفهوم التنمية المسـتدامة وذلك يسـتوجب اطار محاسـبي يواكب تلك الخصـائص لان الاطار المحاسبي له اجل منظور محدد ب 99 سنة لأي مؤســســة مهما كان نشــاطها ،للكن محاســبة المؤسسة الوقفية يجب ان يساير الاستدامة غير المنتهية عبر تعاقب الأجيال ،مما يدفع للتســاؤل الرئيسي ،ما هو الاطار المحاسبي للمؤسسة الوقفية في بيئة الاعمال الجزائرية؟

توصـلت الدراسـة الى تمايز خصـائص المؤسـسـة الوقفية عن مفاهيم الإطار المحاســبي محدود المدة والى تنوع الأنشـطة الوقفية واستدامتها مما يقتضـي اسـتحداث نظام محاسـبي يواكب خصـائصـها وتمايزها عن محاســبة أي شــكل من اشــكال المؤسسات الأخرى.

Abstract :

Endowments represent societal resources that have distinct characteristics from other financial and economic resources. The most important of these characteristics is to create a basis for absolute satisfaction with donation aimed at community service and not to achieve profits in a sustainable manner, which made it the actual application of the concept of financial, economic and social sustainability that preceded the emergence of the concept of development This requires an accounting framework that matches those characteristics, because the accounting framework has a fixed term of 99 years for any institution, whatever its activity. Algerian business environment? The study concluded that the characteristics of the endowment institution differ from the concepts of a limited-term accounting framework and the diversity and sustainability of endowment activities, which requires the development of an accounting system that matches its characteristics and distinguishes it from the accounting of any form of other institutions.

تمهيد:

أثبتت التجارب الدولية المؤيدة بالآراء الفكرية الاقتصادية أن الدور الاجتماعي لدولة التنمية يعد مؤشرا اساسيا في تحديد السعي نحو ابعاد التنمية الشاملة المستدامة من عدمه ،ويقتضي ذلك إرساء منظومة محاسبية ورقابية لضبط الاموال المجتمعية بمختلف مصادرها، وفي إنفاقها في محاربة الفقر والتقليص من حدته، من خلال تكفل الدولة بالمجالات الاجتماعية المتعددة والمتجددة، مثل ضمان العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والحماية الصحية والامنية، وتعزيز فرص التعليم والتكوين والتدريب المهني والمحافظة على الثقافة وتطويرها، وكل ما يستهدف التنمية البشرية الشاملة والمستدامة وإرساء تلك الحقوق كواجبات اساسية، مرتبطة بدور دولة التنمية ومتضمنة في منظومتها المؤسسية الوطنية، ويعد الوقف الإسلامي دعامة غير تقليدية، لها مكانة السبق في الحضارة الإنسانية جمعاء في تجسيد المفهوم الحقيقي للاستدامة الشاملة وتقديم نماذج قل نظيرها في التكافل الاجتماعي الإنساني بخصائص التمايز للاستدامة المالية ،مما رسخ انشغال علمي وتنموي ومجتمعي على مختلف المستويات بالضرورة القصوى لإيجاد و وضع منظومة للمحاسبة والرقابة على الأموال الوقفية ،وبالتالي فان الدراسة الحالية مستندة الى الانشغال المجتمعي بضرورة تاسيس منظومة محاسبية للمؤسسة الوقفية بالجزائر والدي يمكن صياغته في التساؤل التالي:

1-الإشكالية

ما هي دوافع إيجاد إطار تصوري لمحاسبة المؤسسة الوقفية الاسلامية في المنظومة المؤسسية الجزائرية؟

2- سئلة الفرعية:

وللإحاطة بالتساؤل الرئيسي يمكن تجزئته الى الاسئلة الفرعية التالية:

س1: هل الإطار التصوري للمحاسبة المالية يستجيب لمتطلبات محاسبة المؤسسة الوقفية ومتطلبات التنمية المستدامة؟

س2: ما هي مبررات ايجاد المنظومة المؤسساتية والمحاسبية للمؤسسة الوقفية بالجزائر؟

س3 :ما هي علاقات التكامل بين إطار التصوري لمحاسبة المؤسسة الوقفية والتنمية المستدامة؟

3-الفرضية الرئيسية:

"تقتضي قاعدة حفظ المال ضرورة إيجاد منظومة محاسبية ورقابية ذات خصوصية للمؤسسة الوقفية ببيئة المال والاعمال الجزائرية، وتواكب مستجداتها في الحوكمة والاستدامة".

4- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في عديد المجالات وما:

*-محاولة إظهار الخصائص النوعية المتمايزة لمحاسبة المؤسسة الوقفية،

*-رصد المساعي البحثية لإيجاد منظومة محاسبية للمؤسسة الوقفية على المستوى العلمي الدولي.

*-اثبات ضرورة إيجاد معايير محاسبية ورقابية للمؤسسة الوقفية بالمنظومة الجزائرية.

5- أهداف الدراسة: تستهدف الدراسة مجموعة متنوعة من الاهداف المتداخلة والمتكاملة ومنها:

*-تحليل الإطار التصوري للمحاسبة المالي لفحص الامكانيات المتاحة للاستفادة منه في محاسبة المؤسسة الوقفية في بيئة الاعمال الجزائرية.

** تشخيص اوجه التمايز والخصوصية المحاسبية للمؤسسة الوقفية.

*** تقييم واقع محاسبة المؤسسة الوقفية ومتطلبات اصلاحه بالبيئة الجزائرية.

**** الاستفادة من الدراسات والخبرات الدولية المتاحة ذات الصلة بمحاسبة المؤسسة الوقفية لتعزيز الحوكمة ومتطلبات ابعاد التنمية المستدامة في البيئة الجزائرية

6-الدراسات السابقة:

تم المسح المكتبي والالكتروني على عديد الدراسات ذات العلاقة بمحاسبة المؤسسة الوقفية أو الوقف عموما وعلاقته بالتنمية ومنها:

- **الدراسة الاولى:** صالح صالحي: المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي – دراسة للمفاهيم والاهداف والاولويات وتحليل الأزمان والسياسات والمؤسسات، منشورات دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2006 ،كتاب اكاديمي ذو تأصيل علمي وشرعي في 747 صفحة خصص منها لدور مؤسسة الاوقاف (من ص 637الى 677) تضمنت دور المؤسسة الوقفية في مجالات التنمية طرق واساليب استثمار الاوقاف .
- **دراسة الثانية: الأستاذ الدكتور صالحي صالح: بعنوان** مكانة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي : تطرقت إلى إظهار تميز الاقتصاد الإسلامي بمؤسسات رائدة في توجيه وضبط بيئة المال والأعمال بما يحقق منافع اقتصادية واجتماعية متعددة مستندة لأدوات رقابية ومحاسبية أصيلة بالشريعة الإسلامية تشكل منطلقات للإضافات علمية وممارسات مهنية وإيجاد مؤسسات ومنظومات محاسبية ورقابية ذات فعالية في استقرار بيئة المال والأعمال.
- **الدراسة الثالثة: دراسة سامر مظهر قنطقجي:** فقه المحاسبة الإسلامية وهي رسالة دكتورة بحث في أسس المحاسبة الإسلامية ونقبت في ثنايا الفقه الإسلامي ورصدت اسبقية وشمولية المحاسبة الإسلامية للانشطة وتطوراتها وربطت ذلك بأساس التشريع الإسلامي وأبرز مصادره من القرءان والسنة واجتهادات الفقهاء المسلمين وتوقعات خبراء المحاسبة الغربيين لتطور المحاسبة الإسلامية.
- الدراسة الرابعة: (العبدالسلام صلاح، 2000):عرضت تاريخ و نشأة الأوقاف و تطوره بصورة مفصلة وصف الوضع القانوني و الإداري للوقف البلدان الإسلامية كالاردن
- الدراسة الخامسة: قام بها Nahar and Hisham, 2011( ) بدراسة احدى المجالس الإسلامية الماليزية في ما يخص الممارسات المتبعة في التعامل مع الوقف النقدي من حيث الإجراءات المحاسبية وكيفية إدراجها في القوائم المالية على مدى ست سنوات
- الدراسة السادسة : عبطه محمد أحمد عائض: مقال يعالج اشكالية معايير محاسبة الاوقاف هل نحتاج إلى معايير محاسبية خاصة بالأوقاف الإسلامية؟

5-محاور الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي تم التطرق للمحاور التالية:

√ الإطار الفكري لمحاسبة المؤسسة الوقفية والتنمية المستدامة،

√ متطلبات إيجاد منظومة محاسبية ورقابية للمؤسسة الوقفية بالجزائر.

√ أسس التكامل بين محاسبة المؤسسة الوقفية ومستجدات الاستدامة

المحور الاول: الإطار الفكري لمحاسبة المؤسسة الوقفية والتنمية المستدامة:

في هذا المحور نتطرق الى الخلفيات الفكرية لكل من مفهوم لوقف والتنمية المستدامة ثم الى فحص وتحليل الإطار التصوري للمحاسبة المالية لإظهار تمايز خصائص محاسبة المؤسسة الوقفية على النحو التالي:

*-المدلول الفكري للوقف في الفكر الاسلامي وتماز السبق التنموي لمرحلة التنمية المستدامة.

**-تشخيص الإطار التصوري للمحاسبة المالية وفق خصوصيات المؤسسة الوقفية.

اولا: المدلول الفكري للوقف في الفكر الاسلامي وتماز السبق التنموي لمرحلة التنمية المستدامة:

ويبرز ضبط السبق الفكري لمدلول الاوقاف لما استقر عليه تطور الفكر الاقتصادي في تاصيل مفهوم التنمية الى بلوغ اخر مراحل تطور ببلوغ مفهوم التنمية المستدامة ونفصل ذلك وفق مايلي:

ا-من حيث السبق المعرفي للوقف (المدلول المالي المستدام) قبل بلوغ مفهوم التنمية المستدامة:

سجل الفكر الاقتصادي سبق الوقف الإسلامي في بناء الحضارة الإنسانية بل تعدى ذلك ليشمل الطبيعة من موارد ونبات وحيوان، فمهوم الوقف (يعني الحبس والمنع) . وقد اختلف الفقهاء في تعريفه وشروطه، لكن جميع التعاريف تتفق في أن الوقف(يعني حبس الاصل وتسبيل الريع والمنفعة) فالوقف هو حبس العين أو الأصل، بحيث لا يتصرف فيه لا بالبيع أو الهبة أو التوريث، و صرف الثمرة أو الريع على جهة من جهات البر وفق شرط الواقف ،وفقا للأسس المذهبية للفكر الاقتصادي الاسلامي فهو تطبيق عملي للاقتصاد الإسلامي ومعروف أن (الاقتصاد الإسلامي يتجسد عن طريق نظام اقتصادي يتم في إطاره إعمال المبادئ والأصول المذهبية والضوابط الشرعية في الواقع الاقتصادي المتجدد من خلال منظومة مؤسسية وإجرائية، تشتمل على العديد من المؤسسات من بينها مؤسسات تبرز خصوصية الاقتصاد الإسلامي وتميزه مثل مؤسسة الزكاة، ومؤسسة الأوقاف، ومؤسسات المشاركة المصرفية، ومؤسسات التأمين التعاونية، ومؤسسة الحسبة الرقابية، وتعد هذه الأخيرة من أهم المؤسسات التي تجسد الطابع المميز للاقتصاد الإسلامي من خلال أخلقة الحياة الاقتصادية وتوجيهها توجيها يساهم في رفع كفاءة أداء الاقتصادات الإسلامية التي تعاني اليوم من تطور أشكال الفساد الاقتصادي وتنامي الياته بصورة أضحت تؤثر سلبا في حاضرها وتهدد مستقبلها(01).

وبالتالي تبوء مراتب السبق الفكري اقتصادي والانساني من ارساء دعائمه الفردية والمجتمعية والمؤسساتية، بسنوات عديد قبل نضج الفكر الاقتصادي واتجاهه لفكرة التنمية المستدامة.